تقرير الأمين العام

عام برنامج 2023

إدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة

United Nations

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار 195/78 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا مرحليا عن الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

ويوجز التقرير التقدم المحرز في عام 2023، استناداً إلى تحليل للتقارير التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية التي تقوم بالإبلاغ بموجب إطار المساءلة الوارد في الاستراتيجية ويتناول الفرص والتحديات التي تواجه المنظمة فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة. ويبين التقرير أن الاستراتيجية تدرج إدماج منظور الإعاقة في عمليات التخطيط الاستراتيجي، وتشجع على الالتزام على مستوى رفيع بتعميم بذل الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم التشاور معهم، واستقدام المزيد منهم، وبناء المعارف بشأن إدماج منظور الإعاقة، وإرساء الأساس اللازم لهذه الجهود

جدول المحتويات

أولا النهوض بإدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة 4

ثانيا البناء على القيادة لإحداث التغيير الهيكلي 5

ثالثا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة 7

ألف المساءلة على مستوى الكيانات 8

القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة 11

شمول الجميع 13

البرمجة 16

ثقافة المنظمة 19

باء المساءلة على المستوى القطري 21

القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة 24

شمول الجميع 26

البرمجة 28

ثقافة المنظمة 30

جيم التنسيق في ما بين الوكالات 32

دال بناء القدرات على مستوى المنظومة 33

رابعا الاستنتاجات والتوصيات 34

أولا النهوض بإدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة

تجسد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة رؤية للتغيير التحويلي لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وفرصة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة لتصبح المنظمة المرنة، والمتنوعة والمبتكرة التي يجب أن تكون عليها لمواجهة تحديات عصرنا.

وتأتي هذه الفرصة في منعطف حرج، حيث تهدد الأزمات المتداخلة التقدم المحرز وتستنزف موارد العالم إلى أقصى حدودها. ومن دون تسريع وتيرة العمل بشكل كبير، لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وهو ما يعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة، أي ما لا يقل عن 1,3 بليون شخص من سكان العالم، يتركون خلف الركب.

ومن أجل دعم الدول الأعضاء في التغلب على الحواجز التي تحول دون إحراز تقدم، والنهوض بالولايات الأساسية للمنظمة في خضم الأزمات، واغتنام الفرص التي تأتي مع التغير التكنولوجي السريع، تدرك الأمم المتحدة أنه يجب عليها تعميق قدراتها الذاتية وتحويل ثقافتها. واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة هي حجر زاوية في منظمة الأمم المتحدة المنشودة هذه في المستقبل. ومنذ عام 2019، تزود الاستراتيجية المنظمة بإطار عمل شامل على نطاق المنظومة وبخريطة طريق لتحقيق تغيير دائم عن طريق إدماج منظور الإعاقة في جميع الركائز - التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، والعمل الإنساني.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، استهلت الاستراتيجية تغييرات كبيرة على نطاق المنظومة وهي تعزز حاليا القدرات الداخلية للمنظمة وقدرتها على دعم الحكومات في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن أن تؤدي التقاطعات مع المبادرات الأخرى ذات الأولوية، مثل مبادرة الأمم المتحدة 2,0، إلى تسريع التحولات المؤسسية في الارتقاء بالمهارات وتحويل ثقافة المنظمة لتعزيز تأثير الأمم المتحدة في العالم.

ولتحقيق الفرصة الكامنة في تنفيذ الاستراتيجية، يجب على المنظمة أن تبني على الأساس الذي أنشأته على مدى السنوات الخمس الماضية، عن طريق تعزيز الدعم المقدم على مستوى المنظومة لإدماج منظور الإعاقة وإعطاء الأولوية له. ولن تصبح الأمم المتحدة مؤسسة يمكن أن يشارك فيها الأشخاص ذوو الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين، ومؤسسة تنهض بحقوقهم وإدماجهم في كل ما تقوم به من أعمال إلا عندما يصبح إدماج منظور الإعاقة شأن الجميع - في جميع ركائز عمل المنظمة.

ثانيا البناء على القيادة لإحداث التغيير الهيكلي

تعد الاستراتيجية أداة بالغة الأهمية لبناء القدرة المؤسسية للأمم المتحدة لتلبية احتياجات الشعوب التي تخدمها، ومواجهة التحديات المتمثلة في الأزمات المستمرة، واغتنام الفرص التي تأتي مع التغيير والابتكار. وبعد خمس سنوات من التنفيذ، تتخذ خطوات تأسيسية أساسية في العديد من مجالات الاستراتيجية - ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز دون المستوى المرضي.

. وكما يبين هذا التقرير، يتواصل التعامل مع إدماج منظور الإعاقة بصورة منعزلة، وهذا ما يشكل تحديًا خطيرًا للجهود الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم في جميع مجالات الاستراتيجية. وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الالتزام وتوسيع نطاق المساءلة عن إدماج منظور الإعاقة، وجعلها جزءًا من العمل اليومي في جميع البرامج والعمليات من أجل بناء منظمة شاملة لمنظور الإعاقة.

ويظل الدور الذي تؤديه القيادة العليا بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف الطموح. وكما هو الحال في السنوات السابقة، يتسم الالتزام على مستوى الإدارة العليا بأنه أساسي في تحفيز الكيانات والأفرقة القطرية على وضع وتفعيل السياسات والاستراتيجيات والتوجيهات في مجال إدماج منظور الإعاقة. ومستقبلا، هناك حاجة إلى حملة مكثفة على مستوى الإدارة العليا لتعميم إدماج منظور الإعاقة للحفاظ على الزخم وإحداث تغيير على صعيد المنظمة في مجالات أخرى من الاستراتيجية لا تلبى فيها المتطلبات بشكل كافٍ. وسيتطلب ذلك رصدًا منهجيًا لإدماج منظور الإعاقة على أعلى مستويات الكيانات والأفرقة القطرية، إلى جانب إجراءات لإدماج منظور الإعاقة في عمليات إعداد ميزانيات البرامج والعمليات وتحسين استخدام الموارد المتاحة عن طريق مواءمتها مع الأولويات الاستراتيجية.

وكشرط مسبق لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، لا بد من توفير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة لتعميم إدماج منظور الإعاقة - وتتطلب هذه التسهيلات درجة أولوية أعلى. وحتى الآن، لا يزال يُنظر إلى التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة بطريقة مخصصة وقائمة على رد الفعل بدلاً من النظر إليها من خلال النهج الشامل والعالمي اللازم لجعل الوصول إلى البنية التحتية للمنظمة وعملياتها ميسرا للجميع. وفي عصر يسوده التحول الرقمي، تكتسي إمكانية استخدام الوسائل الرقمية أهمية بالغة مثلها مثل إمكانية الوصول إلى البنية التحتية المادية - وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال. وتفتح طموحات مبادرة الأمم المتحدة 2,0 لتحويل تكنولوجيات المنظمة، ومهاراتها وعملياتها نحو الحلول الممكّنة رقمياً العديد من الفرص لإمكانية استخدام الوسائل الرقمية. وتسنح للمنظمة فرصة لترسيخ إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من ثقافتها وتجسيد الإلزام بعدم ترك أحد خلف الركب، وبالتالي تعزيز طموحنا الجماعي نحو مستقبل رقمي شامل للجميع يتيسر فيه وصول الجميع.

وستدعم تلك الإجراءات الأمم المتحدة لتكون قدوة يُحتذى بها وسيكون لها تأثير مضاعف يتجاوز نطاق العمل المباشر للمنظمة. ومن خلال إدماج متطلبات تيسير إمكانية الوصول في ممارسات الشراء، على سبيل المثال، لا يمكن للمنظمة أن تجعل عملياتها أكثر شمولاً للجميع فحسب، ولكن يمكنها أيضاً التأثير على الأسواق لتعزيز توافر السلع والخدمات التي يسهل حصول ذوي الإعاقة عليها في جميع أنحاء العالم، وتحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد فرص لزيادة تنوع الموردين.

وتتسم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بأنها ضرورية لضمان المساءلة والاستدامة في جميع مجالات المساعي الرامية إلى جعل المنظمة شاملة لمنظور الإعاقة. وتضمن المشاورات والشراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تكون البرامج مستجيبة لاحتياجات المجتمعات المحلية وأن تنشئ العمليات إجراءات تحافظ على الإدماج. وكما يتضح من خلال تقارير الكيانات والأفرقة القطرية، توفر مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الاستراتيجية - من تقييمات التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة إلى التخطيط الاستراتيجي - أفكارا متعمقة قيّمة تساعد على تسريع التقدم المحرز في تنفيذها.

وخاصة، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تجعل من توظيف المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة أولوية - وأن تحول بنيتها التحتية وثقافتها المتعلقة بمكان العمل بحيث يمكن للموظفين ذوي الإعاقة العمل على قدم المساواة مع الآخرين. وتظل الترتيبات التيسيرية المعقولة إجراءً إيجابيًا أساسيًا وتحتاج المنظمة إلى الاستثمار في زيادة الوعي ووضع نهج متماسك مع التدابير المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وخدمات الصحة المهنية والخدمات الطبية.

وتسهّل الاستراتيجية التنسيق على نطاق المنظومة بشأن إدماج منظور الإعاقة، ويجب الاستفادة من ذلك لمواجهة التحديات الأساسية. وستوجه التوصيات المقبلة التي يصدرها الفريق العامل الفرعي المعني بإدماج منظور الإعاقة التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، الذي أنشئ في عام 2023، المنظمة نحو اتباع نهج على نطاق المنظومة لمعالجة الاختناقات العامة في الموارد البشرية، والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والترتيبات التيسيرية المعقولة، وكذلك العوامل الأساسية الأخرى لزيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين داخل الأمم المتحدة.

وتطلعاً Looking ahead to achieving the goals set out in the Strategy and ensuring إلى تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية وضمان حلول مستدامة وطويلة الأجل، يجب النظر إلى إدماج منظور الإعاقة كقضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان، وليس كقضية إضافية غير أساسية. ولا يزال دعم الدول الأعضاء لإدماج منظور الإعاقة وتنفيذ الاستراتيجية ودورها القيادي فيهما يتسمان بالأهمية الكبيرة - يعكس الاعترافُ بالاستراتيجية في قرارات الجمعية العامة **144/74** و **154/75** و **154/76** و **189/77** وكذلك في القرار **233/75**، المعنونة "الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، هذا الالتزام المستمر. ولن يتحقق مستوى طموح الاستراتيجية إلا عندما يعمل جميع أصحاب المصلحة معًا للمطالبة بالمساءلة وتسريع العمل لتحقيق نتائج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. ومعاً، يمكننا تحقيق عالم شامل للجميع ومستدام يتيسر وصول الجميع فيه.

ثالثا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة

أبلغ 81 كيانًا من كيانات الأمم المتحدة، وهو أعلى عدد حتى الآن، و 132 فريقًا قطريًا عن التقدم المحرز للسنة البرنامجية 2023 (1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2023) بموجب إطار المساءلة الخاص بالاستراتيجية.

وكما حدث في الأعوام الماضية، أبلغ عن التقدم المحرز في ضوء مؤشرات إطار مساءلة الكيانات وسِجل إنجاز مساءلة الأفرقة القطرية عن مسألة إدماج منظور الإعاقة، باستخدام نظام تصنيف بالتقييم الذاتي من خمس نقاط وفق التصنيفات التالية: "لا يفي بالمتطلبات"، "يقارب المتطلبات"، "يفي بالمتطلبات"، "يتجاوز المتطلبات"، "لا ينطبق"[1]. وكحد أدنى، ينبغي أن تتطلع الكيانات والأفرقة القطرية إلى الوفاء بالمتطلبات، على أن يتمثل الهدف الطويل الأجل في تجاوزها.

(1) استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، الصفحة 10، وسجل إنجاز مساءلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن إدماج منظور الإعاقة.

ألف المساءلة على مستوى الكيانات

في عام 2023، بلغ عدد الكيانات التي قدمت تقاريرها بموجب إطار مساءلة الكيانات 81 كياناً، مقارنة بـ 77 كياناً في عام 2022. ويتألف المجموع من (أ) 52 كياناً في الأمانة العامة، بما في ذلك 20 بعثة سلام وبعثة سياسية و 5 لجان اقتصادية إقليمية؛ (ب) 6 صناديق وبرامج؛ (ج) 13 وكالة متخصصة؛ (د) 10 من الكيانات الأخرى والكيانات ذات الصلة( ).

(1) تنتظم الكيانات التي قدمت تقارير ضمن الفئات الأربع التي أجري التحليل في إطارها على النحو التالي:

(أ) إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/إدارة عمليات السلام، وإدارة السلامة والأمن، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال/مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديّدة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي؛

(ج) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة السياحة العالمية؛

(د) المنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة.

الشكل الأول
مقارنة التصنيف العام لكيانات الأمم المتحدة، 2019-2023

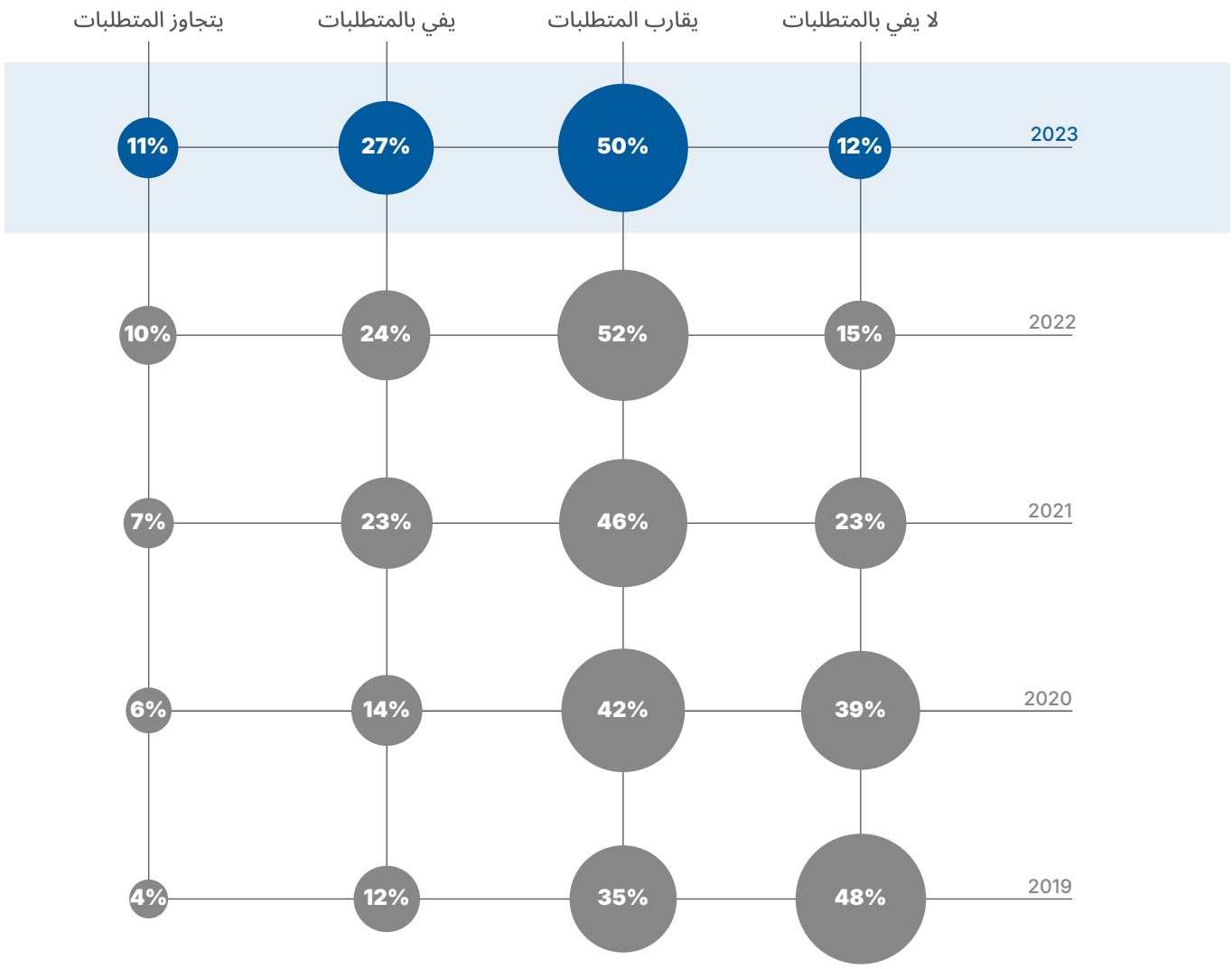

وواصلت الكيانات إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية، حيث أوفقت بالمتطلبات أو تجاوزتها بالنسبة إلى 38 في المائة من المؤشرات، مقارنة بنسبة 34 في المائة في عام 2022. واستمرت النسبة المئوية للمؤشرات التي لم تف الكيانات بالمتطلبات الخاصة بها في الانخفاض، حيث انخفضت إلى 12 في المائة من نسبة 15 في المائة في عام 2022.

الشكل الثاني
تصنيف منظومة الأمم المتحدة، حسب نوع الكيان، 2023

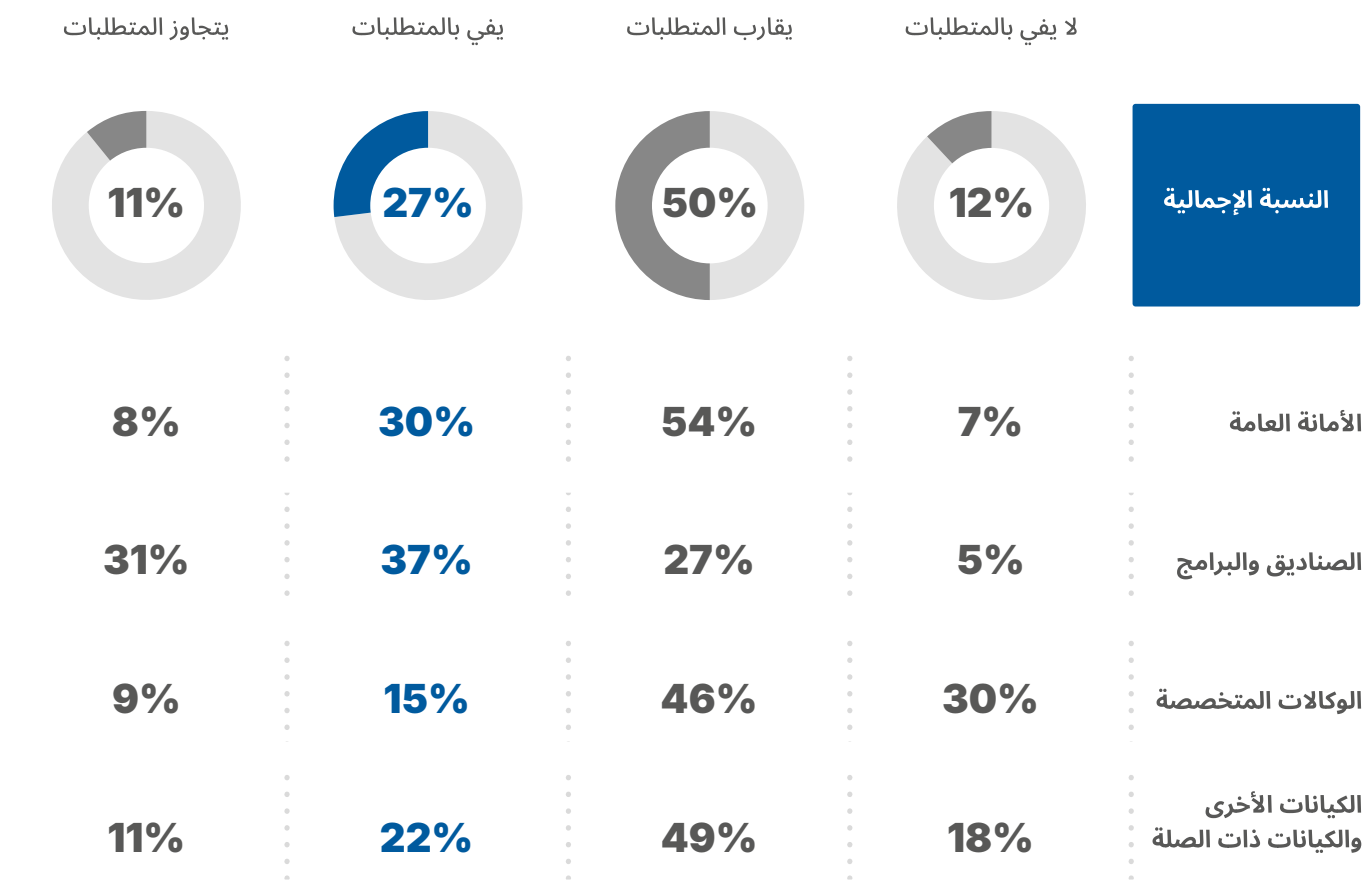

وواصلت الصناديق والبرامج إظهار أقوى معدلات التقدم بين جميع أنواع الكيانات، حيث أوفقت بالمتطلبات أو تجاوزتها بالنسبة إلى 68 في المائة من المؤشرات في عام 2023، مقارنة بنسبة 59 في المائة في عام 2022.

ويدل هذا التحول الكبير من الاقتراب من الوفاء بالمتطلبات إلى الوفاء بها على أن الصناديق والبرامج تستفيد من الإجراءات الأولية - على سبيل المثال، الانتقال من وضع الإرشادات إلى تفعيلها، ومن تقييم التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة إلى تنفيذ خطط العمل الرامية إلى تحسينها.

وأظهرت كيانات الأمانة العامة تقدماً مشجعاً، لكنها لا تزال تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها بالنسبة إلى 38 في المائة فقط من المؤشرات، مقارنة بـ 34 في المائة في عام 2022. ومن بين هذه المؤشرات، أوفت عمليات السلام - التي ينفذُ الاستراتيجية أكثر من نصفها بقليل – بالمتطلبات أو تجاوزتها بالنسبة إلى 32 في المائة من المؤشرات، وهي زيادة ملحوظة عن نسبة الـ 18 في المائة المسجلة في عام 2022. وحافظت الوكالات المتخصصة، والكيانات الأخرى والكيانات ذات الصلة على نفس النسب تقريبا. وأظهرت جميع مجموعات الكيانات انخفاضًا في عدم الوفاء بالمتطلبات، على الرغم من أن المعدل لا يزال مرتفعًا بالنسبة إلى بعضها ولا يزال في أعلى القيم بالنسبة إلى الوكالات المتخصصة، التي لم تف بالمتطلبات بالنسبة إلى 30 في المائة من المؤشرات.

المجال الأساسي 1
القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة

الشكل الثالث
تصنيف كيانات الأمم المتحدة في المجال الأساسي 1، حسب مؤشرات الأداء، 2023

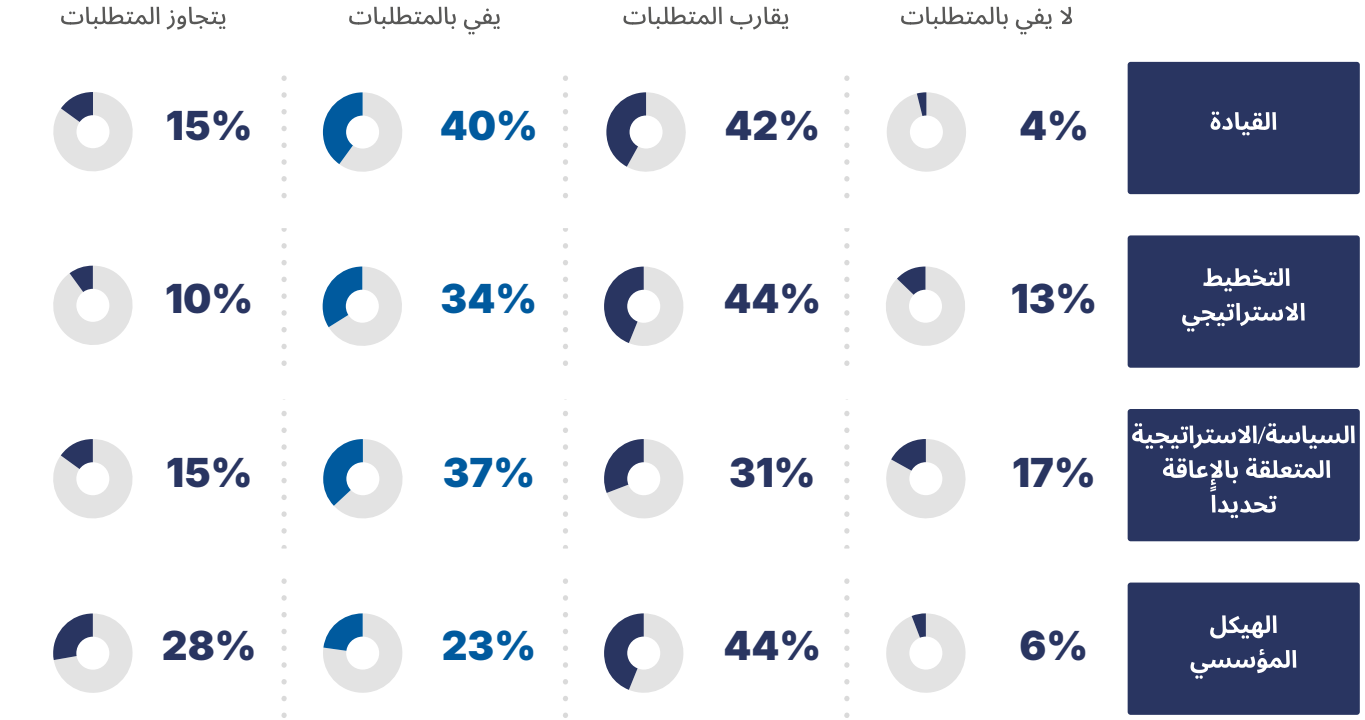

قطعت الكيانات أشواطاً كبيرة في ترسيخ إدماج منظور الإعاقة في ممارساتها في مجالات القيادة، والتخطيط الاستراتيجي والإدارة، مما عزز نهجاً متماسكاً لتعميم مراعاة منظور الإعاقة في جميع البرامج والعمليات.

ولا يزال المجال الأساسي 1 هو المجال الأقوى أداءً، حيث يفي أكثر من 50 في المائة من الكيانات بالمتطلبات المتعلقة بثلاثة من المؤشرات الأربعة أو يتجاوزها، وهناك زيادة بنسبة 9 في المائة في الكيانات التي تفي بالمتطلبات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي أو تتجاوزها. وتمهد هذه الإنجازات الطريق للتطورات في مجالات أخرى، بما في ذلك البرامج والمشاريع الشاملة لمنظور الإعاقة، التي أظهرت معدل تحسن مماثل.

وواصلت الكيانات إحراز تقدم قوي في التزام القيادة العليا، وهو أمر حيوي للتغيير المؤسسي. وأدرج 15 في المائة منها التزامات بإدماج الأشخاص منظور الإعاقة في آليات المساءلة على مستوى الإدارة العليا، مثل اتفاقات كبار المديرين أو استعراضات المراحل الرئيسية. وأجرى 55 في المائة منها

استعراضات سنوية لتنفيذ سياسات واستراتيجيات إدماج منظور الإعاقة الخاصة بالكيانات ووضعت خططاً لمعالجة أوجه القصور؛ وأُبلغ عن أن التزام فريق الإدارة العليا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة كان له دور فعال في دفع عجلة التقدم في تنفيذ واستعراض سياسة إدماج منظور الإعاقة الخاصة به. وعيّنت عدة كيانات مناصرين ودعاة رفيعي المستوى لإنشاء منصات داخلية وعامة للترويج لإدماج منظور الإعاقة.

وزادت النسبة المئوية للكيانات التي أدرجت إدماج منظور الإعاقة في خططها الاستراتيجية زيادة كبيرة في عام 2023، حيث أدرج 44 في المائة من الكيانات إدماج منظور الإعاقة في بيانات النتائج والمؤشرات الخاصة بها، وصنفت البيانات حسب الإعاقة والجنس، ووضعت مبادرات لتحسين إدماج منظور الإعاقة. وأدرجت الكيانات إدماج منظور الإعاقة في النتائج المتعلقة بكل من البرامج والعمليات. وعلى سبيل المثال، يتضمن إطار النتائج المؤسسية لبرنامج الأغذية العالمي مؤشراً شاملاً لتصنيف البيانات حسب المستفيدين من البرنامج من ذوي الإعاقة، إلى جانب مؤشرات بشأن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، والتشاور معهم وتوظيفهم. واستخدمت عدة كيانات أو أنشأت علامات أو أنظمة وسم لتتبع التعميم والإجراءات المحددة الأهداف بشأن إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك تخصيص الموارد.

وكانت هناك زيادة مطردة في اعتماد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالإعاقة، مما يشير إلى التزام طويل الأجل بتعميم إدماج منظور الإعاقة وإتاحة الأخذ بنهج متماسك في جميع الإدارات داخل الكيانات. وفي السنة البرنامجية 2023، كان لدى 52 في المائة من الكيانات سياسات، أو استراتيجيات أو خطط عمل مصممة خصيصًا لسياقاتها الخاصة لدعم تنفيذ الاستراتيجية في مختلف البرامج والعمليات. ورصدت أعداد متزايدة من الكيانات تنفيذ سياساتها أو استراتيجياتها واتخذت إجراءات لمعالجة الثغرات في الأداء. فعلى سبيل المثال، رصدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التقدم الذي أحرزته نحو إدماج منظور الإعاقة في تقريرها السنوي عن المساءلة فيما يتعلق بالعمر، والنوع الاجتماعي والتنوع، مع متابعة من خلال اجتماعات فصلية مع مساعد المفوض السامي لشؤون الحماية.

وأنشأ 44 في المائة من الكيانات وحدة أو وظيفة لتقديم الخبرة الفنية في مجال إدماج منظور الإعاقة، في حين أن 51 في المائة من الكيانات اتخذ ذلك أساسا للعمل من خلال إنشاء شبكات نشطة على مستوى الكيانات لجهات التنسيق المعنية بإدماج منظور الإعاقة تجتمع بانتظام. وتؤدي هذه الشبكات دورًا أساسيًا في الجهود المبذولة لتقاسم المعارف والممارسات الجيدة، بسبل من قبيل تشغيل مكاتب المساعدة أو نشر تحديثات منتظمة على مستوى المنظمة من خلال جماعات الممارسين على سبيل المثال. وأشارت المنظمة الدولية للهجرة إلى أن شبكة إدماج منظور الإعاقة التابعة لها كانت تؤدي دورا حاسما في تشجيع المكاتب القطرية على استقدام موظفين من ذوي الخبرة ذات الصلة والشروع في مشاريع بشأن إدماج منظور الإعاقة.

المجال الأساسي 2
شمول الجميع

الشكل الرابع
تصنيف كيانات الأمم المتحدة في المجال الأساسي 2، حسب مؤشرات الأداء، 2023

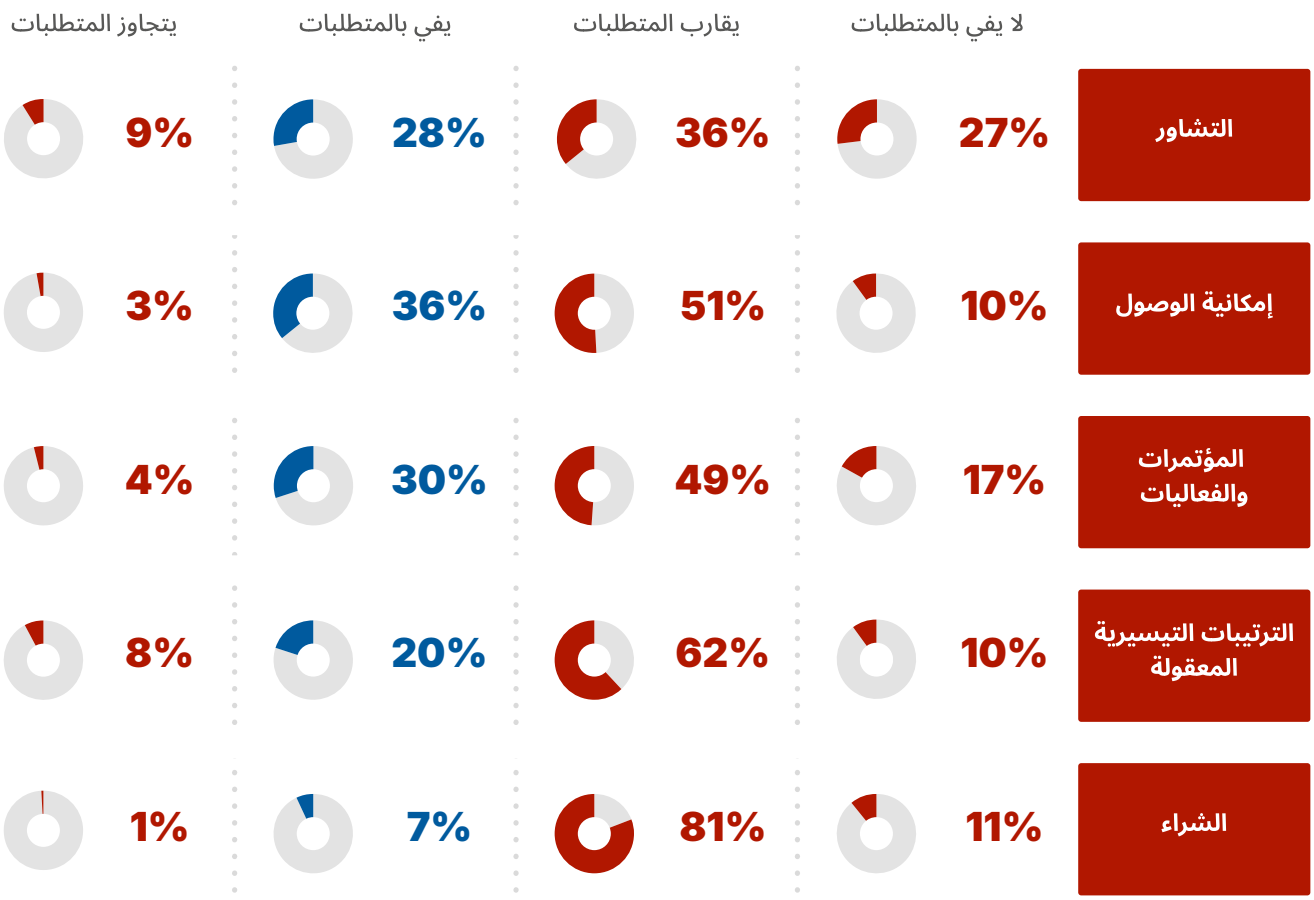

لا يزال شمول الجميع المجال الأقل أداءً من بين جميع المجالات الأساسية، مما يعكس استمرار التعامل مع إدماج منظور الإعاقة بصورة منعزلة، على الرغم من الالتزام المتزايد على مستوى المنظمة الذي يتضح من التقدم المحرز في إطار المجال الأساسي 1.

ويعتمد التقدم في مجال شمول الجميع على فهم للحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في مكان العمل والحواجز التي تواجه تنفيذ البرامج، وللدور الحاسم للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة

والتشاور معهم في التغلب على هذه الحواجز. ويعتمد العديد من الكيانات الأصغر حجماً، ولا سيما كيانات الأمانة العامة والكيانات التي تستضاف في مباني الأمم المتحدة أو مقرها، على الإرشادات والتوجيهات المركزية في إحداث التغييرات الهيكلية، وهي تحتاج إلى دعم كبير في تناول وتعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة.

وتعد المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة ركنا أساسيا من أركان إدماج منظور الإعاقة. ولئن كان للاستراتيجية تأثير كبير في زيادة المشاورات، فإن ذلك يقتصر إلى حد بعيد على المسائل الخاصة بالإعاقة. وأبلغ العديد من الكيانات عن استخدام أو تكييف المبادئ التوجيهية المتعلقة باستشارة الأشخاص ذوي الإعاقة، المتاحة منذ عام 2021، التي صيغت كجزء من الاستراتيجية. غير أن 52 في المائة من الكيانات لا تزال لم تف بالمتطلبات في جميع المجالات عن طريق التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن جميع القضايا.

وبذلت بعض الكيانات جهوداً نحو إجراء مشاورات أكثر منهجية. وعلى سبيل المثال، أجرت منظمة الصحة العالمية مسحاً لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، لتعميمه على جميع مكاتبها في مقرها ومكاتبها الإقليمية والقطرية. وتواصل عدد من الكيانات مع مجموعات متنوعة من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الشباب والنساء ذوات الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، بما في ذلك من خلال التحالفات الاستراتيجية، ومذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون في المشاريع. وتجاوزت بعض الشراكات القضايا الخاصة بالإعاقة؛ فعلى سبيل المثال، قام كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة للشباب بالتشاور مع شركائه بشأن وضع الخطط الاستراتيجية لكيانه.

وفي حين أن 90 في المائة من الكيانات أكملت تقييمات للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، فإن 61 في المائة منها لم تضع أو تنفذ سياسات أو استراتيجيات بشأن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، مما يشير إلى عدم إعطاء الأولوية للمسألة، وكثيرا ما يرجع ذلك إلى نقص المعرفة بنطاق التسهيلات وكيفية معالجته. وفي الكيانات التي تطبَّق فيها سياسات أو استراتيجيات، أتاحت تلك السياسات والاستراتيجيات إجراء تقييم أعمق للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، بما في ذلك فيما يتعلق بتدابير السلامة. وفي بعض الكيانات، دعمت الإعدادات المؤسسية القوية تنسيق التقييمات وتتبع التحسينات؛ وعلى سبيل المثال، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مكتب مساعدة في عام 2023 لدعم مكاتبها وبرامجها في مجال إمكانية الوصول المادي والرقمي. وأُنشئت آليات تمويل من قبل عدد من الكيانات، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يدرج التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة كبند قياسي في الميزانية في جميع المشاريع الرئيسية.

ولا تزال الإجراءات الرامية إلى تحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في المؤتمرات والمناسبات مخصصة وطوعية إلى حد بعيد، ولكن بعض الكيانات تستثمر في تدابير طويلة الأجل أكثر منهجية. واستحدثت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أداة للعرض النصي الآني تعتمد على الذكاء الاصطناعي، كحل فعال من حيث التكلفة لجميع الاجتماعات الحكومية الدولية، في حين تستخدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منصة تسجيل اجتماعات يسهل وصول ذوي الإعاقة إليها.

وفي حين أن 90 في المائة من الكيانات وضعت سياسات أو استراتيجيات بشأن الترتيبات التيسيرية المعقولة، فإن 28 في المائة فقط من الكيانات تقوم بتنفيذها وأنشأت آليات تمويل لدعم توفيرها. وتراوح حجوم صناديق الكيانات من 30 000 دولار للكيانات الأصغر حجمًا إلى 400 000 دولار للكيانات الأكبر حجمًا. وبالإضافة إلى احتفاظ برنامج متطوعي الأمم المتحدة بصندوقه الخاص، شجَّع البرنامج شركاء الأمم المتحدة على تخصيص ميزانية إضافية قدرها 5 000 دولار لكل مهمة تطوعية فيما يتعلق بالترتيبات التيسيرية المعقولة.

ولضمان التنفيذ الموحد في جميع أنحاء المنظمة، أطلقت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في عام 2023 المبادئ التوجيهية المتعلقة بالترتيبات التيسيرية المعقولة للأمانة العامة، مصحوبة بفيديو توضيحي وحلقات دراسية شبكية لجميع الموظفين. وكانت هذه خطوة مهمة إلى الأمام، ولكن لا يزال من غير الواضح كيف ينبغي لكيانات الأمانة العامة أن تنشئ آليات تمويل، مما يؤدي إلى تباطؤ التقدم المحرز نحو الوفاء بالمتطلبات أو تجاوزها. وعقد برنامج الأغذية العالمي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورات تدريبية ومناسبات للتوعية بشأن الترتيبات التيسيرية المعقولة وجمعت عدة كيانات بيانات عن طلبات الترتيبات التيسيرية المعقولة ومدى الرضا عن توفيرها.

ولا يزال التقدم الذي تحرزه الكيانات فيما يتعلق بالمشتريات يتسم بالصعوبة بوجه خاص. ومنذ إطلاق الاستراتيجية، تستفيد غالبية الكيانات من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشتريات الشاملة لمنظور الإعاقة التي وضعتها شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومن التحديثات المركزية للسوق العامة للأمم المتحدة؛ ونتيجة لذلك، أبلغ 88 في المائة من الكيانات عن إحراز بعض التقدم. غير أن 8 في المائة فقط من الكيانات وضعت أهدافًا لإدراج التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة كشرط في وثائق المشتريات.

وركزت الجهود الأولية على إدماج منظور الإعاقة كمعيار في طلبات تقديم العروض وتحديد الموردين الذين يقومون بإدماج منظور الإعاقة. واعتمدت إجراءاتُ تشغيل موحدة لكيانات الأمانة العامة بشأن التواصل مع البائعين، صدرت في عام 2023، تعريفَ شبكة المشتريات للموردين الذين يقومون بإدماج منظور الإعاقة. وقد طبقت السوق العامة للأمم المتحدة خاصية لتمكين الكيانات من تحديد وتتبع المشتريات من هؤلاء الموردين، وتُظهر لوحة التحكم الخاصة بها بالفعل زيادة كبيرة في كل من الدعوات لتقديم العطاءات وعمليات منح العطاءات. ومستقبلا، سيكون من الضروري زيادة المعرفة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وأهميتها لتحقيق تقدم ملموس في مجال المشتريات التي يتيسر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.

المجال الأساسي 3
البرمجة

الشكل الخامس
تصنيف كيانات الأمم المتحدة في المجال الأساسي 3، حسب مؤشرات الأداء، 2023

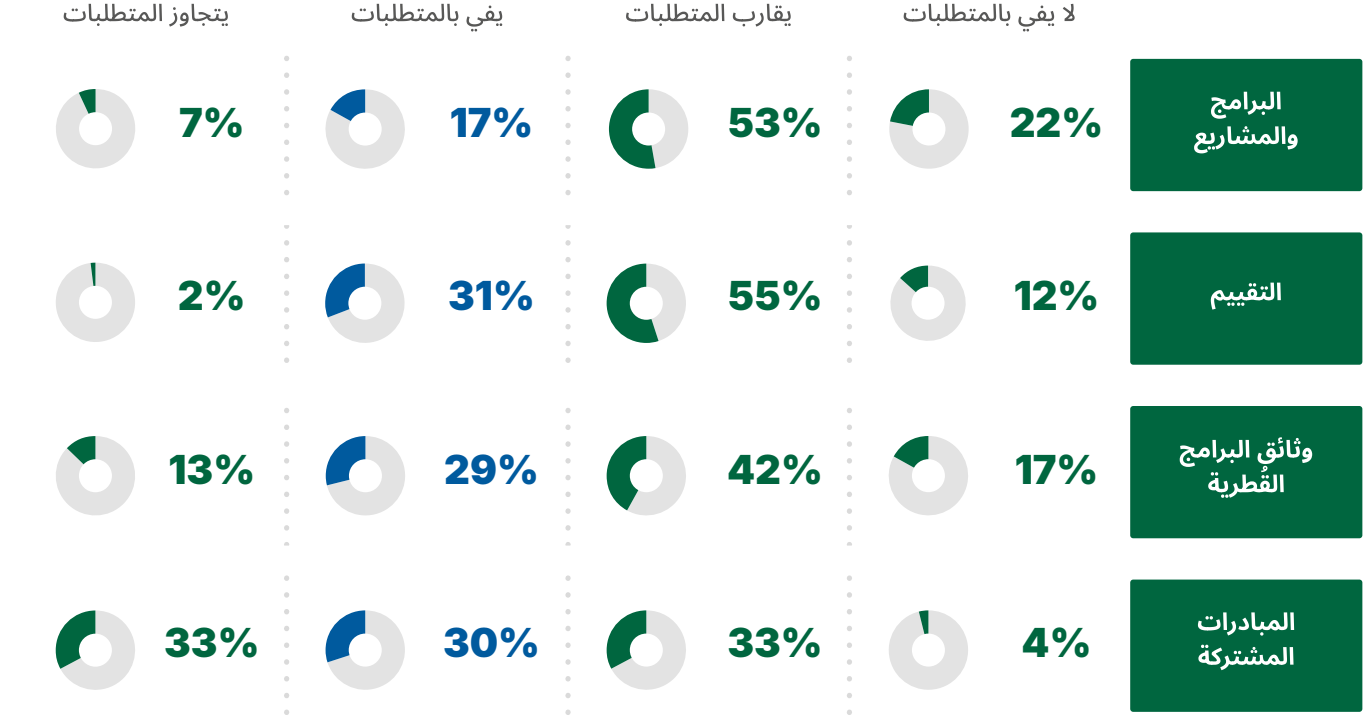

يظهر التقدم المحرز في تعميم إدماج منظور الإعاقة في البرامج نتائج ليست كلها إيجابية.

وظل التعاون بين الوكالات من خلال المبادرات المشتركة المؤشر الأعلى أداءً في عام 2023، في حين أظهرت البرامج والمشاريع ووثائق البرامج القطرية أكبر قدر من التحسن، حيث زادت نسبة الكيانات التي تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2022. غير أن البرامج والمشاريع ظلت تمثل أحد المجالات الأدنى أداءً بالنسبة للكيانات، إذ لم يف سوى 24 في المائة منها بالمت طلبات أو يتجاوزها. وهنا، وفي حالة التقييمات، يعتمد العديد من الكيانات الإرشادات، ولكنها لم تضعها بعد موضع التنفيذ بشكل منهجي.

وأفاد العديد من الكيانات بأن الافتقار إلى القدرات أثر على تقدمها في هذا المجال. ولا يمكن سد هذه الفجوة عن طريق اختصاصيي إدماج منظور الإعاقة وحدهم. ويتعين أن يكون جميع الموظفين المشاركين في تنفيذ البرامج وتقييمها مزودين بفهم لأهمية تعميم إدماج منظور الإعاقة في جميع هذه العمليات. ويجب أن تشمل جهود بناء القدرات التدابير العملية التي يستلزمها التنفيذ، بما في ذلك إجراء مشاورات أكثر منهجية مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

ووضع 77 في المائة من الكيانات إرشادات بشأن تعميم إدماج منظور الإعاقة في دورات البرامج والمشاريع وقام عدد منها بوضع أو نشر إرشادات جديدة في عام 2023. وعلى سبيل المثال، عمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على وضع إجراءات تشغيل موحدة جديدة تتضمن تدابير شاملة لضمان إدماج منظور الإعاقة في دورة البرنامج أو المشاريع بأكملها، بما يتماشى مع سياسته المقبلة بشأن إدماج منظور الإعاقة. وتقتضي الإجراءات أن يقوم مديرو المشاريع بضمان أن تكون التدخلات شاملة لمنظور الإعاقة وموسومة بعلامة إدماج منظور الإعاقة، وتنص على إجراء مراجعة فنية ومراجعة للجودة لضمان تعميم القضايا الشاملة، بما في ذلك إدماج منظور الإعاقة، قبل تقديم التدخلات إلى مجلس استعراض البرامج التابع للكيان.

وعموماً، لم ينتج عن اعتماد الإرشادات أي إجراءات حتى الآن. ولم يضع سوى 24 في المائة من الكيانات أهداف الحد الادنى لتتبع التقدم المحرز وقياسه. وتستفيد بعض الكيانات من المؤشرات أو العلامات لدعم تتبع البرامج الشاملة لمنظور الإعاقة. ووضعت منظمة العمل الدولية مؤشرا لإدماج منظور الإعاقة لتتبع التعميم في البرامج والمشاريع، في حين استخدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) عملية استعراض المشاريع التي يجريها ليس فقط لتقييم مدى تعميم إدماج منظور الإعاقة في البرامج والمشاريع، ولكن أيضا للتوصية بتدابير لتحسين إدماجها، على النحو الذي ينص عليه إطار نتائج الخطة الاستراتيجية للكيان ونظام الضمانات البيئية والاجتماعية.

وقد حفزت الاستراتيجية الكيانات على اتخاذ خطوات أولية مهمة نحو تعميم إدماج منظور الإعاقة في التقييمات، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز المساءلة المؤسسية والتعلم من أجل تعزيز البرامج الشاملة لمنظور الإعاقة. واعتمد 88 في المائة من الكيانات إرشادات بشأن معالجة الإدماج في التقييمات، مستفيدة جزئياً من الإرشادات التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن إدراج إدماج منظور الإعاقة في التقييمات وإعداد التقارير، التي أصدرت في عام 2022.

ولكن لا يزال يتعين تنفيذ الالتزامات الموضوعة في الخطط الاستراتيجية. ولم يقم سوى 33 في المائة فقط من الكيانات بتعميم منظور الإعاقة في عمليات التقييم الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، في حين أن جميع تقارير التقييم التي أعدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2023 أدرجت الإعاقة في اختصاصاتها، لم يتضمن سوى 55 في المائة من التقارير استنتاجات بشأن إدماج منظور الإعاقة، وذلك بسبب التحديات في جمع بيانات كافية لتحليلها والاسترشاد بها في وضع التوصيات.

وبدأت الكيانات تدرج إدماج منظور الإعاقة في وثائق البرامج القطرية، وفي بعض الحالات بشكل صريح بما يتماشى مع أطر التعاون. وقام 84 في المائة من الكيانات بتعميم إدماج منظور الإعاقة في إرشاداتها المتعلقة بوثائق البرامج القطرية، ولكن لم يقم سوى 56 في المائة من الكيانات بإدراج التحليل والبرمجة بشأن إدماج منظور الإعاقة في جميع تلك الوثائق. وخلص استعراض للخطط الاستراتيجية القطرية أجراه برنامج الأغذية العالمي إلى أن 83 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية حصلت على درجة "متوسط" أو "فوق المتوسط" في تعميم إدماج منظور الإعاقة من حيث البيانات والأدلة، والشراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والاستراتيجية والنتائج - وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2020، عندما لم يأت سوى عدد قليل جداً من الخطط الاستراتيجية القطرية على ذكر الإعاقة. وكان التحسن يعزى إلى زيادة الوعي بين الموظفين المعنيين بالبيانات، وإدارة البرامج، والرصد والتقييم وموظفي المكاتب القطرية. وفي الوقت نفسه، لاحظ الاستعراض وجود مجال للتحسين في البرمجة المستنيرة بالبيانات والمشاركة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولا تزال المبادرات المشتركة بشأن إدماج منظور الإعاقة تمثل أقوى مجالات الأداء بالنسبة إلى الكيانات، مما يعكس دور الاستراتيجية في دعم العمل المنسق اللازم للمضي قدما بعملية التعميم. وفي عام 2023، كان لدى 63 في المائة من الكيانات برنامج مشترك واحد على الأقل شامل لمنظور الإعاقة وكانت تلك الكيانات تشارك بنشاط في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج منظور الإعاقة، ومن ثم أوفت بالمتطلبات أو تجاوزتها في هذا المجال. وغطت المبادرات المشتركة مجموعة من المجالات، بما في ذلك وضع منهجية لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية السلام في كولومبيا، ووضع وتحسين السياسات الوطنية بشأن إمكانية استخدام الوسائل الرقمية في الدول العربية وحماية الأطفال ذوي الإعاقة في النزاع المسلح.

المجال الأساسي 4
ثقافة المنظمة

الشكل السادس
تصنيف كيانات الأمم المتحدة في المجال الأساسي 4، حسب مؤشرات الأداء، 2023

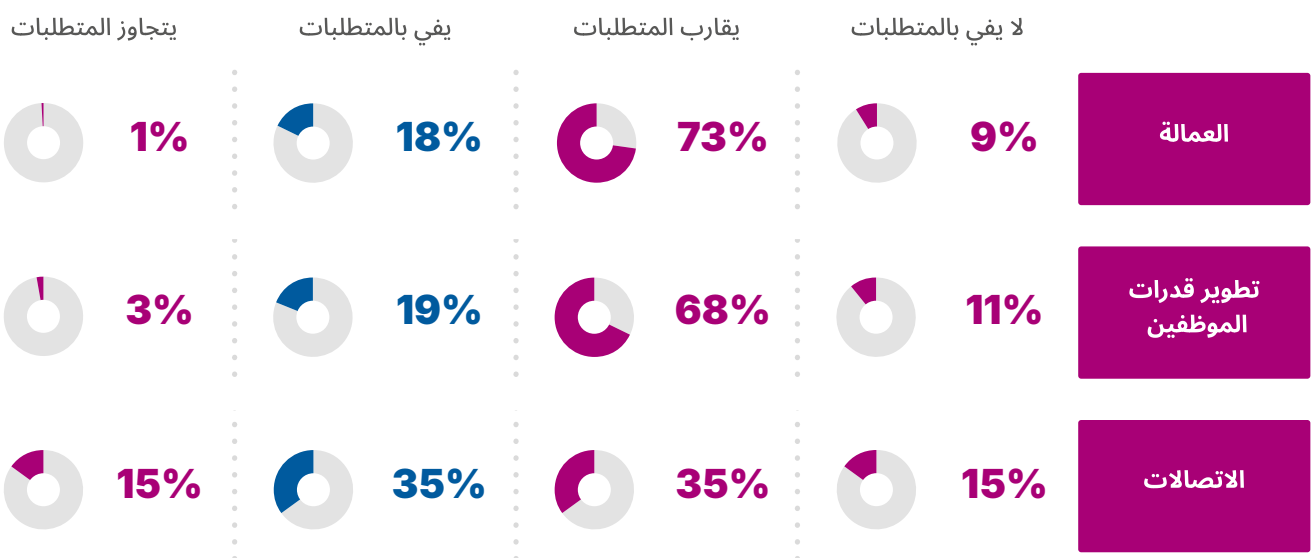

في حين أن التقدم واضح في مجال الاتصالات الشاملة لمنظور الإعاقة، لا يوجد دليل يذكر على زيادة في عدد الموظفين ذوي الإعاقة العاملين في المنظمة ولا يوجد جهد يذكر لضمان أن يبني جميع الموظفين معرفتهم بشأن إدماج منظور الإعاقة.

وإلى جانب القيادة العليا، تؤدي هذه الجوانب للثقافة المؤسسية دوراً حيوياً في تغيير عقليات الموظفين وبناء فهمهم لأهمية إدماج منظور الإعاقة. وسيكتسي توظيف المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوسيع نطاق المعرفة الجماعية وضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع وسائل الاتصال الرئيسية أهمية أساسية لنجاح الاستراتيجية.

وفي حين أن 91 في المائة من الكيانات لديها سياسة أو استراتيجية لاجتذاب الموظفين ذوي الإعاقة واستقدامهم والاحتفاظ بهم وتعزيز تطورهم الوظيفي، فإنه يلزم بذل جهود متضافرة لتوظيف المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تمتعهم بمستوى متساوٍ من الرضا والرفاه مقارنة بجميع الموظفين. وقد أدت الفجوات الزمنية الطويلة في توقيت إجراء الدراسات الاستقصائية عن اهتمام الموظفين إلى قلة البيانات المتاحة لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالرضا.

وفي النهاية، لا يُعرف عدد الموظفين ذوي الإعاقة الذين يعملون في منظومة الأمم المتحدة. وتقترح الإرشادات الموجهة للكيانات في تقييم تقدمها نحو هدف زيادة أعدادهم وضع أهداف طموحة. وفي عام 2023، التزمت سياسة واستراتيجية منظمة الأمم المتحدة للطفولة الجديدة لإدماج منظور الإعاقة بزيادة عدد الموظفين ذوي الإعاقة إلى 7 في المائة بحلول عام 2030. وقامت عدة كيانات بالتوعية المحددة الأهداف لاستقدام مرشحين من ذوي الإعاقة، حيث أقامت معارض فرص العمل وعملت مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لنشر الإعلانات عن الوظائف الشاغرة.

ونتيجة للاستراتيجية، هناك الآن عدد لا يحصى من فرص التدريب المتاحة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لبناء قدرات الموظفين في مجال إدماج منظور الإعاقة، وأفاد 92 في المائة من الكيانات بأن موارد التدريب والتعلم متاحة لجميع الموظفين. وجعل عدد من الكيانات، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أنشطة التدريب على إدماج منظور الإعاقة إلزامية لجميع الموظفين أو لفئات معينة، مثل كبار المديرين أو موظفي الموارد البشرية. وقد أبلغت بعض الكيانات، بما في ذلك مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، عن معدلات إنجاز عالية، ولكن كيانات أخرى أشارت إلى انخفاض نسبة الإقبال حتى بعد جعل أنشطة التدريب إلزامية. وأفاد عدد من الكيانات بأن انخفاض مستوى الأولوية والوعي بين المديرين وضعف القدرة على رصد إنجاز التدريب أثّرا على التقدم في هذا المجال.

وواصلت الكيانات إحراز تقدم نحو تعميم مراعاة منظور الإعاقة في اتصالاتها. وفي السنة البرنامجية، كان لدى 85 في المائة من الكيانات مبادئ توجيهية أو إجراءات للاتصالات الداخلية والخارجية الشاملة لمنظور الإعاقة، وكان 50 في المائة من الكيانات تُظهر صور الأشخاص ذوي الإعاقة بانتظام في اتصالاتها الرئيسية. وأشار بعض الكيانات إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتيسير الاتصالات الشاملة لمنظور الإعاقة - على سبيل المثال، من خلال توفير المزيد من الصور ذات الأغراض العامة التي يظهر فيها أشخاص ذوو إعاقة متنوعون يشاركون في طائفة من الأنشطة. ويشير هذا إلى أن الكيانات في جميع أنحاء المنظومة يمكن أن تستفيد من خبرات إدماج منظور الإعاقة - ومن وجود المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة - في وظائفها في مجال الاتصالات.

باء المساءلة على المستوى القطري

يتسارع التقدم الذي تحرزه أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ الاستراتيجية منذ عام 2022.

وفي عام 2022، قدمت جميع الأفرقة القطرية البالغ عددها 132 فريقا تقارير في إطار سجل الأداء المتعلق بالمساءلة للسنة الرابعة على التوالي. وبشكل عام، أوفت بالمتطلبات أو تجاوزتها فيما يتعلق بـ 41 في المائة من المؤشرات، بزيادة عن نسبة الـ 29 في المائة المسجلة في عام 2022، مع زيادة بنسبة 5 في المائة في الأفرقة القطرية التي تتجاوز المتطلبات. ولم تف الأفرقة القطرية بالمتطلبات الخاصة بـ 22 في المائة من المؤشرات، وهو ما يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بنسبة الـ 35 في المائة المسجلة في عام 2022.

الشكل السابع

مقارنة التصنيف العام لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، 2020–2023

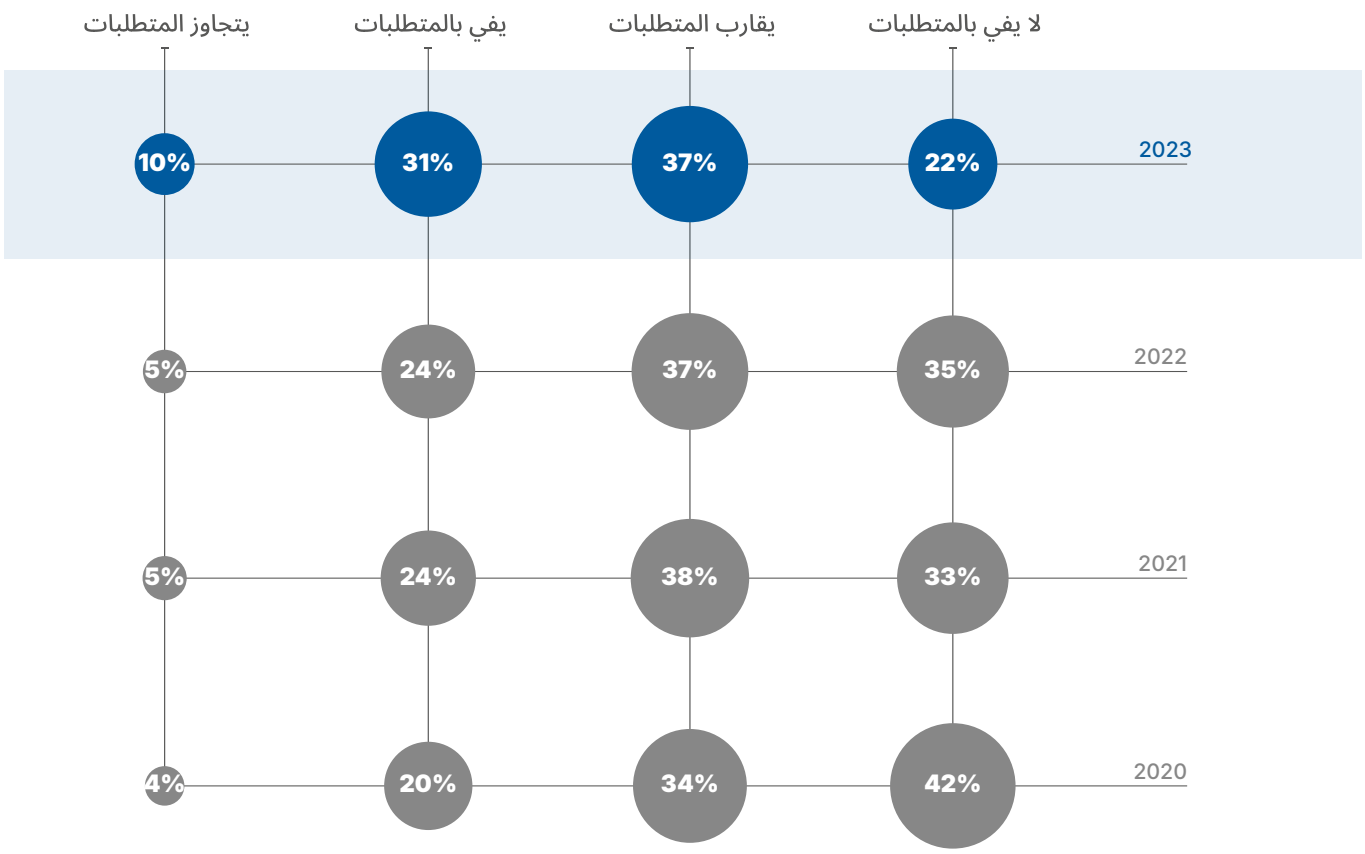

الشكل الثامن

تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حسب المناطق، 2023

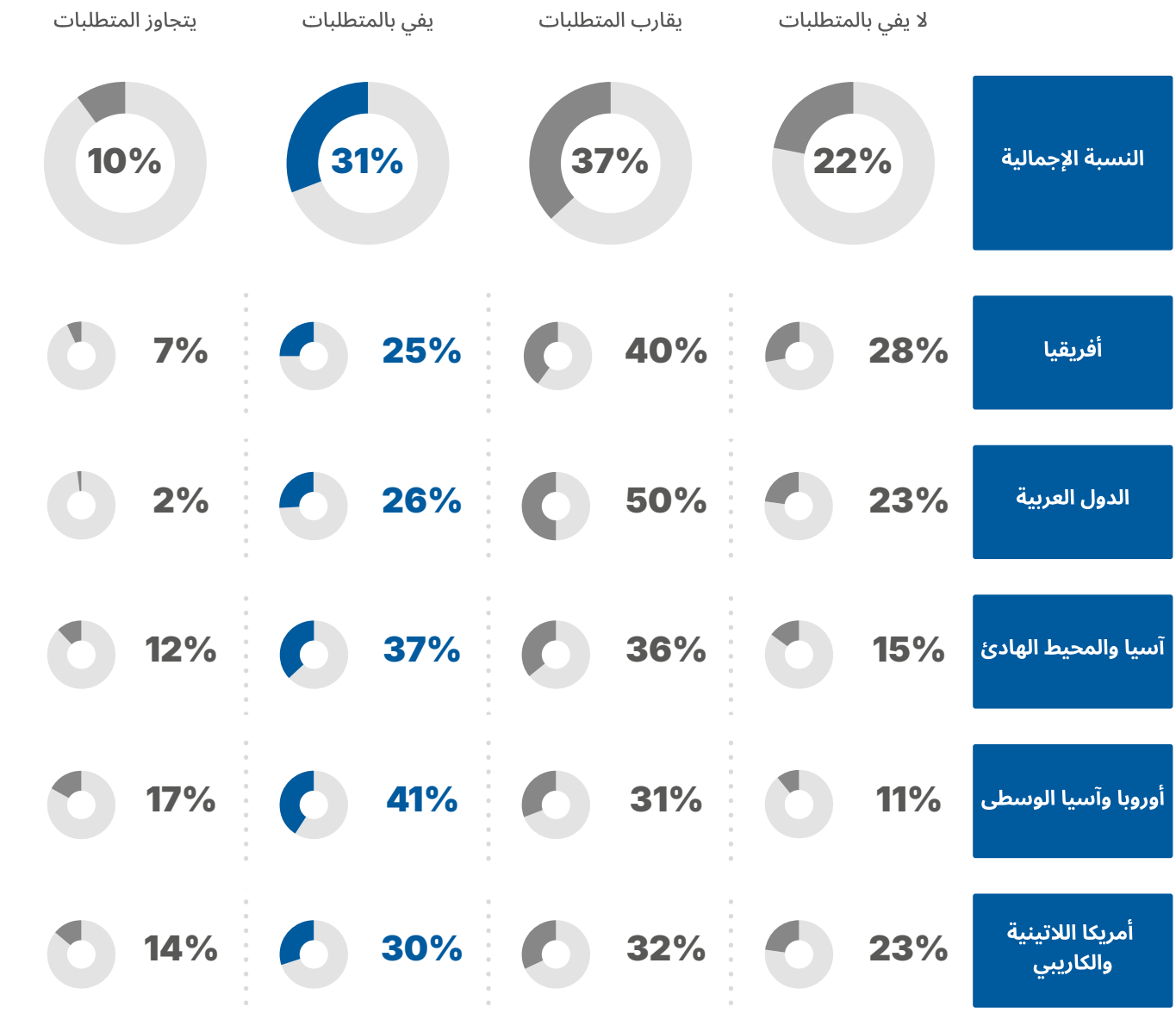

وفي حين شهد معظم المناطق ركوداً أو تراجعاً طفيفاً من عام 2021 إلى عام 2022، تظهر تقييمات الأفرقة القطري لعام 2023 اتجاهاً تصاعدياً متجدداً في التنفيذ في جميع المناطق.

وأوفت الأفرقة القطرية في أوروبا ووسط آسيا بالمتطلبات أو تجاوزتها فيما يتعلق بأعلى نسبة من المؤشرات. وقد شوهد أكبر التحسينات في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث شهدت المنطقة الأخيرة أكبر زيادة في عدد الأفرقة القطرية التي تجاوزت المتطلبات. وأحرزت الأفرقة القطرية في أفريقيا والدول العربية بعض التقدم أيضا. وانخفض عدد المؤشرات التي لم تف الأفرقة القطرية بمتطلباتها في جميع المناطق.

وتتعاون اللجان الإقليمية والأفرقة القطرية على نحو متزايد لمضافرة الجهود الرامية إلى إدماج منظور الإعاقة. وعلى سبيل المثال، عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع الفريق القطري في لبنان لتحديد ممارسات الموارد البشرية الشاملة لمنظور الإعاقة والمشاركة في تصميم استراتيجية توعية لاستقدام مرشحين من ذوي الإعاقة، بالتعاون مع ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

المجال الأساسي 1
القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة

الشكل التاسع
تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجال الأساسي 1، حسب مؤشرات الأداء، 2023

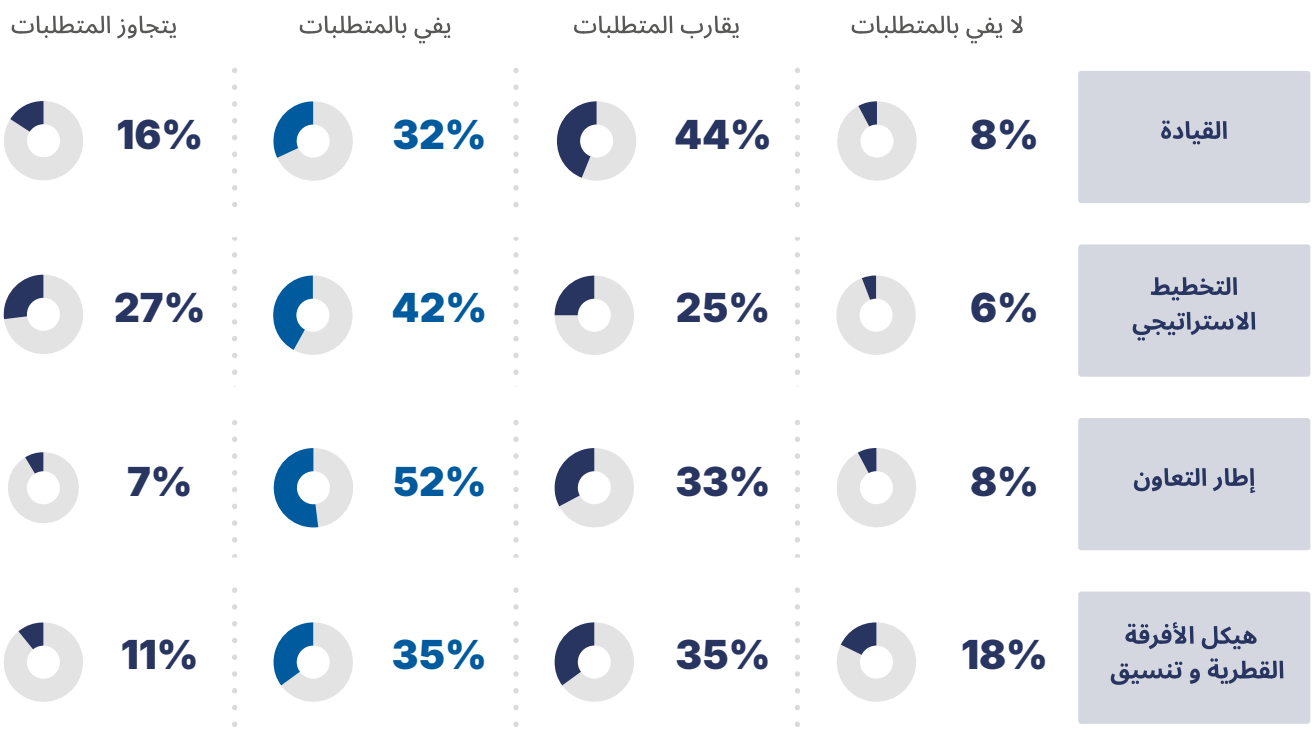

كان أداء الأفرقة القطرية، مثلها مثل الكيانات، أقوى ما يكون في مجال القيادة، والتخطيط الاستراتيجي والإدارة.

واستفادت من دورات أطر التعاون الجديدة لتعميم إدماج منظور الإعاقة في جميع عمليات التخطيط الاستراتيجي الخاصة بها وهذا ما يؤدي إلى بناء أساس للتقدم في مجالات أخرى.

وأحرزت قيادة الأفرقة القطرية تقدماً كبيراً في إظهار التزامها بمناصرة إدماج منظور الإعاقة، حيث أوفى 48 في المائة من الأفرقة القطرية بالمتطلبات في هذا المجال أو تجاوزتها. واستخدم المنسقون المقيمون ورؤساء الوكالات في عدد متزايد من الأفرقة القطرية اتصالاتهم الداخلية والعامة على السواء للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحشد الإجراءات من أجل تحقيق الإدماج - خاصة في الفترة التي يصادف فيها اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة. وجعل عدد أكبر من الأفرقة القطرية إدماج منظور الإعاقة بنداً متكرراً أو دائماً من بنود جدول أعمال اجتماعات رؤساء الوكالات، في حين

أدرجه عدد قليل من الأفرقة القطرية في خطة عمل مكتب المنسق المقيم أو نظام تقييم الأداء. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التواصل المنهجي لدفع تنفيذ الاستراتيجية من قبل جميع الأفرقة القطرية، إلى جانب تعميق إدراج إدماج منظور الإعاقة في إجراءات القيادة.

ويظل التخطيط الاستراتيجي أقوى مجال من مجالات أداء الأفرقة القطري، لأن تعميم إدماج منظور الإعاقة في التحليلات القطرية المشتركة يصبح أكثر منهجية واتساقاً. وأدرج 92 في المائة من الأفرقة القطرية تحليلاً لحالة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحليلاتها القطرية المشتركة، وقام بعضها، مثل الفريقين القطريين في ملاوي وتوفالو، بدراسة تأثير عوامل مثل العمر، والنوع الاجتماعي، والموقع الجغرافي، والهوية الإثنية على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأجرت عدة أفرقة قطرية تحليلاتها القطرية المشتركة بالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتجاوز 27 في المائة من الأفرقة القطرية المتطلبات عن طريق تعميم إدماج منظور الإعاقة في تحديثات التحليلات القطرية المشتركة.

ويؤدي تعميم إدماج منظور الإعاقة في التحليلات القطرية المشتركة إلى إدماجها في أطر التعاون مع الحكومات. وأدرج 92 في المائة من الأفرقة القطرية التزاماً صريحاً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أطر التعاون الخاصة بها، في حين أن 59 في المائة من الأفرقة القطرية عممت إدماج منظور الإعاقة في مجالات النتائج وخطط العمل المشتركة. ومع ازدياد عدد الأفرقة القطرية التي تدرج إدماج منظور الإعاقة في مجالات مواضيعية متعددة، يقوم العديد منها بتصنيف مؤشرات النتائج أو المخرجات حسب الإعاقة، والجنس، والعمر وبإدماج تركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة في النتائج التي تستهدف الفئات السكانية الضعيفة. وتشاورت عدة أفرقة قطرية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع أطر التعاون الخاصة بها؛ وحددت أوكرانيا وسري لانكا وهندوراس منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كشركاء رئيسيين في التنفيذ.

وفيما يتعلق بالهيكل المؤسسي، أنشأ 82 في المائة من الأفرقة القطرية آلية تنسيق داخلية لإدماج منظور الإعاقة. ومع ذلك، لا يضمن سوى 46 في المائة من الأفرقة أن تقدم هذه الآليات مدخلات جوهرية عبر دورة أطر التعاون بالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت آليات التنسيق المعنية بالإعاقة مساهمات حيوية من خلال الدعوة إلى زيادة التمويل؛ وضمان إدماج منظور الإعاقة في تخطيط الأعمال الإنسانية؛ وتسهيل عمليات التدقيق المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة؛ وتنظيم فرص تنمية القدرات للموظفين؛ والتواصل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأدمجت عدة أفرقة قطرية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في لجان توجيهية مشتركة خاصة بأطر التعاون، لضمان أن يكون للأشخاص ذوي الإعاقة صوت ثابت في عملية اتخاذ القرارات.

المجال الأساسي 2
شمول الجميع

الشكل العاشر
تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجال الأساسي 2، حسب مؤشرات الأداء، 2023

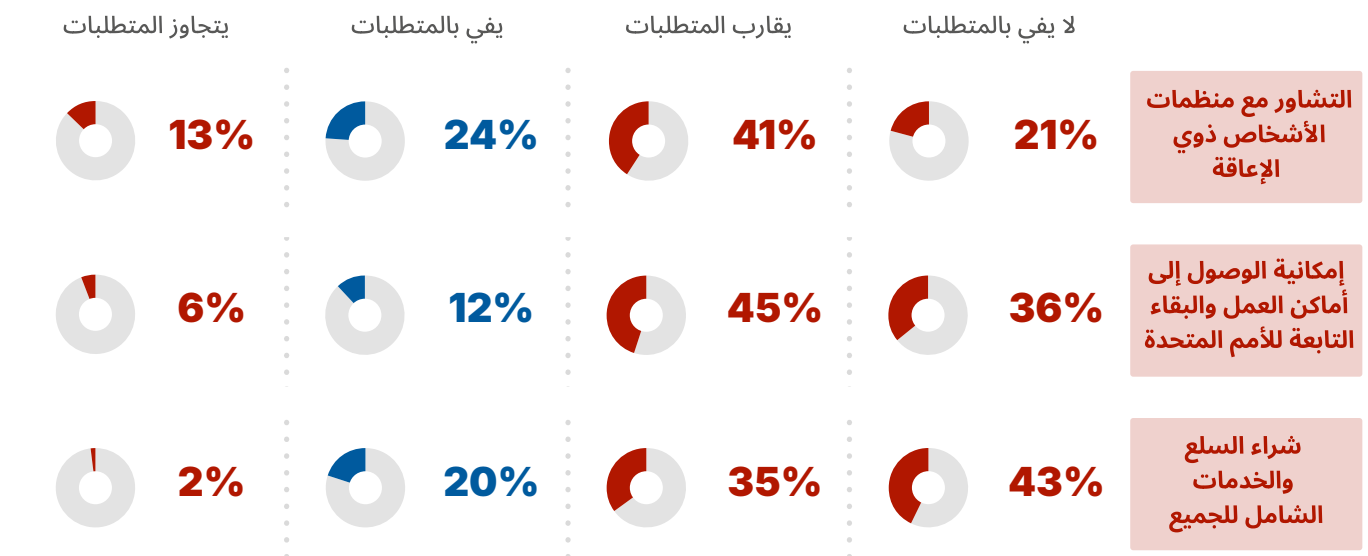

يمثل التشاور والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة شرطين مسبقين لإدماج منظور الإعاقة، ولكن كما هو الحال بالنسبة إلى الكيانات، تتقدم الأفرقة القطرية ببطء في هذا المجال.

وفي حين أن التشاور قد ازداد بشكل عام، فهو لا يزال مخصصا إلى حد بعيد ولا تتفاعل الأفرقة القطرية في كثير من الأحيان مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات عملها. وظلت مجالات التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والمشتريات تمثل تحدياً. ويمكن أن توفر المبادئ التوجيهية على نطاق المنظومة في المقر، حتى وإن لم تكن موجهة تحديداً إلى الأفرقة القطرية، الدعم، ويمكن أن يؤدي تنفيذ الخدمات المشتركة الشاملة لمنظور الإعاقة في إطار استراتيجية تسيير الأعمال 2,0 إلى تيسير الجهود المبذولة لتوفير عمليات تسيير الأعمال التي تشمل منظور الإعاقة.

وازداد التشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2023، مع إبلاغ 79 في المائة من الأفرقة القطرية عن إجراء مشاورة سنوية واحدة على الأقل. وقامت عدة أفرقة قطرية بتنظيم مشاركتها من خلال إنشاء مجالس استشارية من مختلف الأنواع، كما هو الحال في غواتيمالا، أو من خلال إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في أفرقة عمل معنية بإدماج الأشخاص منظور الإعاقة أو آليات تنسيق أخرى. وأحرزت الأفرقة القطرية تقدماً كبيراً في التشاور مع هذه المنظمات على امتداد دورة

أطر التعاون، مع قيام 47 في المائة من الأفرقة القطرية بتوسيع نطاق مشاركتها ليشمل العديد من مجالات البرامج والعمليات، بما في ذلك فيما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية، في حين أقام 13 في المائة منها شراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد بُذلت جهود للتواصل مع منظمات متنوعة، بقيادة النساء والشباب، ومع أشخاص ذوي إعاقة في الأردن، وأوغندا، والبحرين، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، ونيبال.

وبعد ثلاث سنوات من الركود، ظهر بعض التقدم بوضوح في التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في عام 2023. وأجرى 63 في المائة من الأفرقة القطرية تقييمات أساسية لإمكانية الوصول المادي والرقمي، مع استفادة بعضها من الانتقال إلى مبانٍ جديدة أو توسيع المباني القائمة لإحراز تقدم في مجال إمكانية الوصول المادي. وتشاور عدد من تلك الأفرقة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أو الموظفين ذوي الإعاقة لتسهيل عمليات تقييم التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. ومع ذلك، لا يزال 45 في المائة من الأفرقة القطرية يواجه تحديات في وضع خطط للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، في حين أن 36 في المائة من الأفرقة القطرية لم يجر حتى الآن عمليات تدقيق شاملة للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة أو لم يبدأ في تتبع طلبات الترتيبات التيسيرية المعقولة.

والإجراءات المتخذة لمعالجة إدماج منظور الإعاقة في ممارسات الشراء متأخرة بشكل كبير. ولم يتخذ 43 في المائة من الأفرقة القطرية بعد إجراءات أولية عن طريق النظر في التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في شراء السلع والخدمات الخارجية. ووضعت الأفرقة القطرية في إندونيسيا، وفييت نام، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوستاريكا، والهند قوائم مرجعية للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة فيما يتعلق بشراء السلع أو الخدمات أو الأماكن، بينما عملت الأفرقة القطرية في تركمانستان، وغامبيا، وغيانا، ومقدونيا الشمالية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتحديد الأماكن أو الأعمال التجارية التي توفر تسهيلات خاصة بذوي الإعاقة والتي يملكها ويديرها أشخاص ذوو إعاقة. ولم يدرج سوى 22 في المائة من الأفرقة القطرية التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة كمعيار إلزامي في الاستعراض الدوري للأماكن الخارجية المعتمدة من الأمم المتحدة.

المجال الأساسي 3

البرمجة

الشكل الحادي عشر

تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجال الأساسي 3، حسب مؤشرات الأداء، 2023

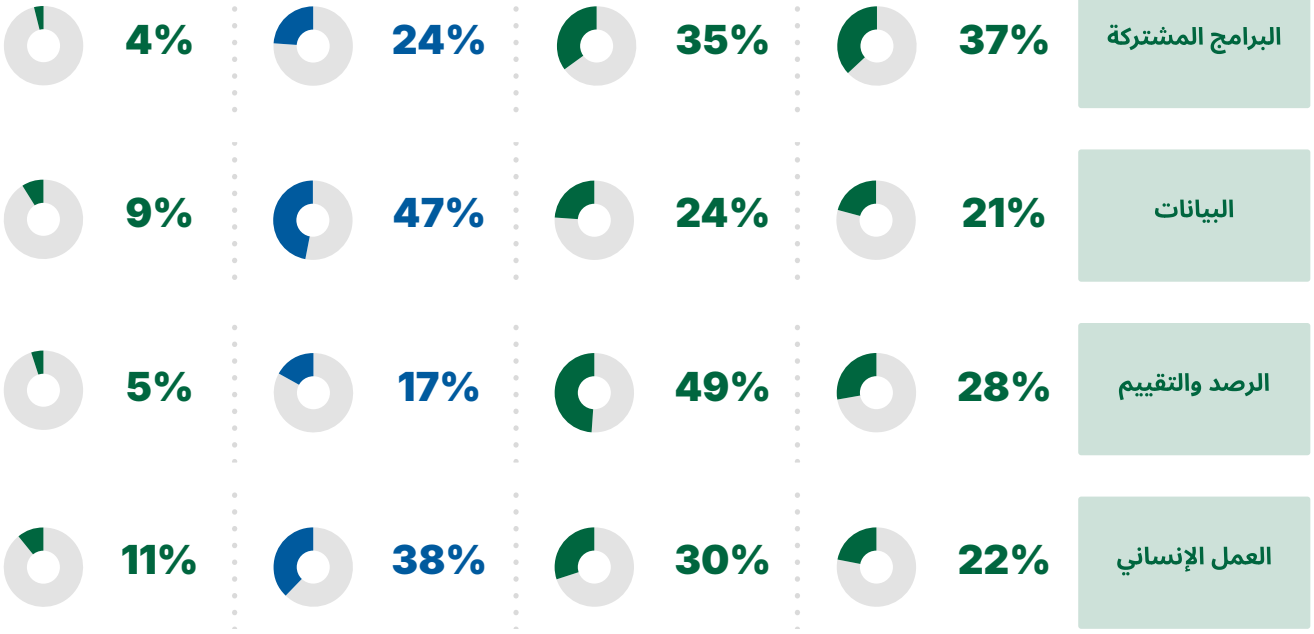

على غرار الكيانات، تشهد الأفرقة القطرية نتائج ليست كلها إيجابية في تعميم إدماج منظور الإعاقة في البرامج.

ومكّنت أوجه التقدم المحرز في التخطيط الاستراتيجي الأفرقة القطرية من إحراز تقدم كبير في البيانات الشاملة لمنظور الإعاقة، وتحقيق مكاسب واعدة في الرصد والتقييم. وتحقق تقدم أيضا في الإدماج في تخطيط الأعمال الإنسانية. ولكن إدماج منظور الإعاقة في البرمجة المشتركة يسير ببطء، حيث اقتصرت الجهود إلى حد بعيد على البرامج المحددة الأهداف. وفي حين أن الجهود المحددة الأهداف مهمة للتصدي للحواجز الفريدة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، فإن تعميم إدماج منظور الإعاقة في جميع البرامج أمر ضروري لتحقيق الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب.

ولم يتناول سوى 35 في المائة من الأفرقة القطرية إدماج منظور الإعاقة في برامجها المشتركة الجديدة. وإضافة إلى ذلك، اتخذ 24 في المائة منها تدابير عملية لتعميم إدماج منظور الإعاقة في بعض برامجها المشتركة القائمة وكان لديها مشروع محدد الأهداف بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة قيد التنفيذ. وقام عدد قليل من الأفرقة القطرية بتعميم إدماج منظور الإعاقة في البرامج المشتركة من خلال صندوق بناء السلام أو مبادرة تسليط الضوء، ولكن معظم البرامج المشتركة المتعلقة بالإعاقة نفذت من خلال شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولئن كان يتعين الاعتراف بأوجه التقدم هذه، فإن 37 في المائة من الأفرقة القطرية لم يف بالمتطلبات في هذا المجال، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم إدماج منظور الإعاقة في برامجها المشتركة الجديدة.

وأحرزت الأفرقة القطرية تقدماً كبيراً في تعزيز البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقام 55 في المائة منها بتحديد البيانات المتاحة والعمل مع الشركاء الحكوميين لسد الثغرات في البيانات، بما في ذلك من خلال دعم قواعد البيانات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 12 في المائة مقارنة بعام 2022. ولتحسين توافر البيانات المصنفة حسب الإعاقة، والجنس، والعمر والإقامة الريفية/الحضرية وحالة الهجرة، قامت عدة أفرقة قطرية ببناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛ والترتيب لإجراء مشاورات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والدعوة لدى الحكومات لإدراج أسئلة فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة[3] في التعدادات والدراسات الاستقصائية الوطنية. واستخدم الفريق القطري في إيران تبادلات الآراء في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كمدخل لإدراج الأسئلة في تعداد السكان القادم في البلد. وعملت الأفرقة القطرية في إندونيسيا، والجبل الأسود، والصين على تعزيز تبادل البيانات الشاملة لمنظور الإعاقة، سواء داخل الفريق القطري أو مع الحكومة.

وقد بدأت إنجازات الأفرقة القطرية في تعميم إدماج منظور الإعاقة في أطر التعاون الخاصة بها في إتاحة إحراز تقدم نحو الرصد والتقييم الشاملين لمنظور الإعاقة. وقام 72 في المائة من الأفرقة القطرية بتقييم التقدم المحرز في تحقيق النتائج المتعلقة بالإعاقة في تقاريرها السنوية. وإضافة إلى ذلك، قدم 56 في المائة منها التدريب لأفرقة الرصد والتقييم لديها، مما يشير إلى أن اعتماد مؤشرات إدماج منظور الإعاقة يؤدي إلى زيادة الطلب على هذا التدريب. وتناولت تقييمات أطر التعاون في البرازيل وكولومبيا والهند التقدم المحرز في مجال إدماج منظور الإعاقة، مع إقرار ردود الإدارة لإجراءات تهدف إلى تحسين التنفيذ. وتواصلت رواندا مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تقييم إطار تعاونها للفترة 2018-2024.

ويحرز تقدم في تعميم إدماج منظور الإعاقة في التخطيط لحالات الطوارئ الإنسانية. وتناول 48 في المائة من الأفرقة القطرية مخاطر محددة يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في خططها للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، بزيادة قدرها 14 في المائة عن عام 2022. وقامت عدة أفرقة قطرية بتصنيف البيانات حسب الإعاقة في خططها للاستجابة الإنسانية - وهو أمر بالغ الأهمية لتقييم حجم الاحتياجات وتنفيذ التدخلات المحددة الأهداف لمعالجتها - وتعميم إدماج منظور الإعاقة في التخطيط للتأهب والاستجابة. وفي غانا، نُقحت القائمة المرجعية المشتركة بين الوكالات للتقييم السريع لزيادة التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة. وشاركت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التخطيط أو آليات التنسيق في عدد من الأفرقة القطرية، بما في ذلك في جمهورية مولدوفا، والمكتب المتعدد الأقطار في فيجي، والكاميرون، والمكسيك، وموزامبيق، وميانمار.

(3) تتيح مجموعات أسئلة فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة بشأن الأداء جمع بيانات قابلة للمقارنة دولياً عن الإعاقة.

المجال الأساسي 4
ثقافة المنظمة

الشكل الثاني عشر
تصنيف أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجال الأساسي 4، حسب مؤشرات الأداء، 2023

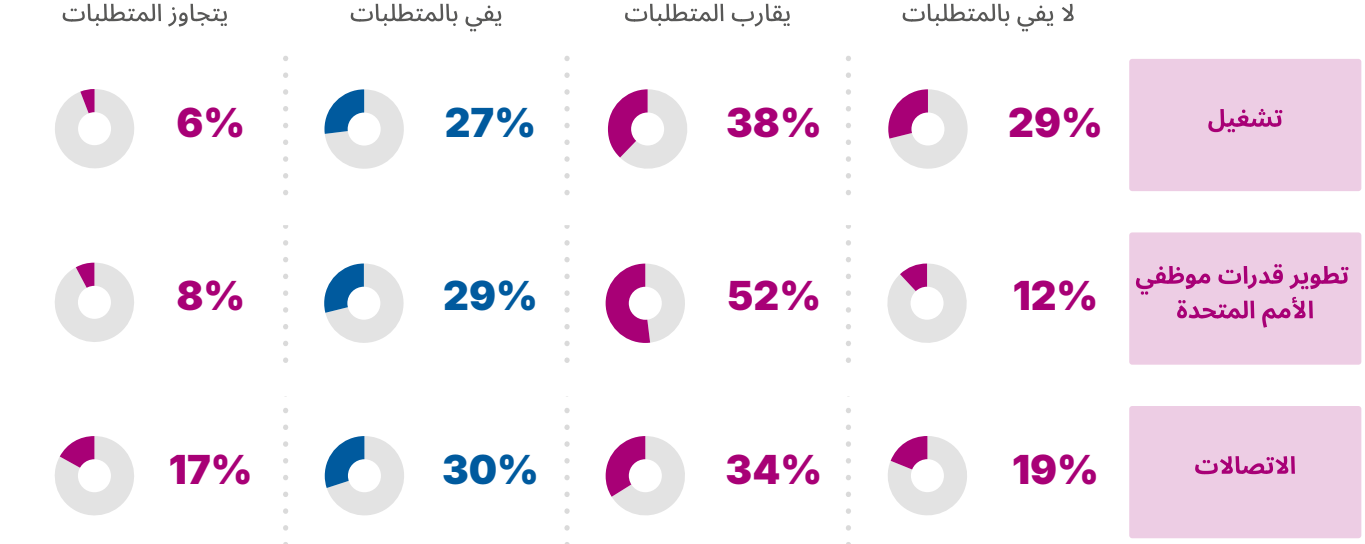

في حين أن المزيد من الأفرقة القطرية تقوم بإظهار صور تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة في اتصالاتها، فقد كان التقدم المحرز أبطأ في مجالي التوظيف وتنمية القدرات.

ويتسم توظيف المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة بالأهمية البالغة لضمان أن تعكس الأفرقة القطرية تنوع المجتمعات التي تخدمها، ويشكل بناء قدرات الموظفين فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة شرطا أساسيا لاتخاذ تدابير فعالة لاستقدام المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تمكنهم من المشاركة في أماكن العمل على قدم المساواة مع الآخرين. وفي الوقت نفسه، يدعم تعميم إدماج منظور الإعاقة في الاتصالات زيادة إبراز منظور الإعاقة والعمل المتعلق به في جميع مجالات الاستراتيجية.

ولم يتخذ معظم الأفرقة القطرية حتى الآن تدابير مهمة لدعم الأعداد المتزايدة من الموظفين ذوي الإعاقة. وفي حين أن 71 في المائة منها اعتمدت بيانا خاصا بالإعاقة بشأن عدم التمييز أو أدرجت الأشخاص ذوي الإعاقة في بيانات أعم، فإن 67 في المائة منها لم تتخذ بعد تدابير محددة الأهداف لضمان وصول الإعلانات عن الوظائف الشاغرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

واتخذت بعض الأفرقة القطرية إجراءات واعدة وإن كانت غير متسقة لجعل ممارساتها في مجال الموارد البشرية شاملة لمنظور الإعاقة واستقدام المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة. وعملت عدة أفرقة قطرية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لنشر الإعلانات عن الوظائف الشاغرة في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة، واستخدم بعضها قواعد بيانات خريجي الجامعات أو الاختصاصيين من ذوي الإعاقة. وأجرت الأفرقة القطرية في أرمينيا، وألبانيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وكوستاريكا، والهند استعراضات لحالة الإعاقة لدى موظفيها وخبرائها الاستشاريين. وبالاستفادة من أوجه التآزر مع الجهود المبذولة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، قامت غانا بتكييف أداة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالنوع الاجتماعي والإعاقة لجمع تلك البيانات، في حين أدرجت كوستاريكا حالة الإعاقة في آليتها نصف السنوية للمساواة بين الجنسين.

وفي حين أن 89 في المائة من الأفرقة القطرية أفادت بأن مواد التدريب والتعلم متاحة للموظفين، فإن 37 في المائة فقط من الأفرقة القطرية أجرت دورات تدريبية مشتركة بين الوكالات بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي فرص حيوية لتبادل الآراء بين الأقران تساعد على تعميق قدرات الفريق القطري على مستوى البلد على توحيد الأداء في مجال إدماج منظور الإعاقة. ولم يبلّغ سوى 8 في المائة من الأفرقة القطرية عن أن غالبية الموظفين، بمن فيهم كبار الموظفين، شاركوا في تدريب على إدماج منظور الإعاقة مرة واحدة على الأقل خلال دورة إطار التعاون. وأفاد الفريق القطري في كوسوفو[4] بأن جميع الموظفين مطالبون بحضور التدريب المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين أفادت الأفرقة القطرية في تايلند، والجبل الأسود، والكونغو بأن معظم موظفيها شاركوا في دورات تدريبية بشأن إدماج منظور الإعاقة في عام 2023، وأشارت تايلند إلى تمثيل كبير لكبار الموظفين في التدريب. وفي الفلبين، نُظمت دورة تدريبية بشأن تعميم إدماج منظور الإعاقة بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ويخطط الفريق القطري لأن يشمل التدريب القادم غالبية كبار الموظفين.

وتناول المزيد من الأفرقة القطرية مسألة إدماج منظور الإعاقة في اتصالاتها وأنشطة الدعوة التي تقوم بها. وأدمج 47 في المائة منها هذا الأمر في خطة عملها السنوية لفريق الاتصال المشترك بين الوكالات، وأشار بعضها إلى أن المبادئ التوجيهية بشأن أساليب التواصل المراعية لمنظور الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة تيسر جهودها. وقام 17 في المائة بحملات عامة لزيادة إبراز الأشخاص ذوي الإعاقة والتوعية بحقوقهم، بما في ذلك من خلال معارض الصور العامة ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد ركزت الأفرقة القطرية في أوزبكستان، وأوغندا، وتايلند، وقيرغيزستان، ولبنان اتصالاتها وأنشطة الدعوة التي تقوم بها في إطار حملة الستة عشر يوماً من النشاط الدعوي لمناهضة العنف الجنساني على المخاطر المتزايدة التي تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة، في حين أدرج الفريق القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى إدماج منظور الإعاقة في اتصالاته في إطار حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وفي الوقت نفسه، لا يراعي 19 في المائة من الأفرقة القطرية حتى الآن إدماج منظور الإعاقة في اتصالاتها، أو هي تتبع نهجاً محدوداً، كثيرا ما يقتصر على الأنشطة المقامة في الفترة التي يصادف فيها اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة.

(4) تُفهم الإشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

جيم التنسيق في ما بين الوكالات

تعزز الاستراتيجية منذ إطلاقها التنسيق بين الوكالات بشأن إدماج منظور الإعاقة، الذي يمثل محركاً أساسيا للتقدم في تعميم إدماج منظور الإعاقة في البرامج والعمليات. وتتسم المشاركة في الآليات المشتركة بين الوكالات بأنها حاسمة بشكل خاص في دعم جهات التنسيق من الكيانات والأفرقة القطرية الأصغر حجماً التي ليس لديها شبكات خاصة بها. وعلى سبيل المثال، تستفيد كيانات الأمانة العامة من شبكة تتشارك في رئاستها إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وتقدم التوجيه والدعم بشأن مجموعة من المسائل ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية.

ويشكل التعاون المشترك بين الوكالات عاملاً أساسيا في تعميم إدماج منظور الإعاقة في المجالات الأخرى ذات الأولوية، مثل الشباب والنوع الاجتماعي، مما يؤدي إلى إنشاء منصات للعمل التآزري لمعالجة الدوافع المتعددة الجوانب للتمييز والإقصاء. ويؤدي فريق عمل استراتيجية شباب 2030 المعني بالشباب ذوي الإعاقة، الذي يتواصل مع الشبكات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي وغيرها من القضايا الشاملة، دورا فعالا في دفع مشاركة الشباب ذوي الإعاقة في محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية. وفي عام 2023، أنتج الفريق بحثًا عالميًا بشأن مشاركة الشباب ذوي الإعاقة في أماكن صنع القرار، مما شكل موردًا مهمًا لجهود المنظمة الرامية إلى زيادة التشاور مع مختلف فئات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويشجع فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة، الذي تدعو إلى انعقاده هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على اتباع نهج متعدد الجوانب لإدماج منظور الإعاقة. وفي عام 2023، يسر الفريق وضع بيان مشترك بين الوكالات بشأن العنف ضد الفتيات ذوات الإعاقة وهو الآن بصدد تحديد الفرص المتاحة للبناء على الممارسات الواعدة لإدماج المنظور الجنساني والتقاطعية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

وتضم شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 11 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني الأعم لدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية المستدامة الشاملة لمنظور الإعاقة. وفي عام 2023، دعمت الشراكة 50 برنامجًا وطنيًا وسبعة برامج متعددة البلدان، بما في ذلك الاستجابات الإنسانية الشاملة لمنظور الإعاقة، على سبيل المثال في أوكرانيا.

دال بناء القدرات على مستوى المنظومة

يواصل الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة في المكتب التنفيذي للأمين العام، تحت قيادة نائبة الأمين العام، الاضطلاع بدور حيوي في دعم ورصد تنفيذ الاستراتيجية على نطاق المنظومة. ويوفر الفريق الخبرة، والدعم الفني والتدريب المحددي الأهداف لجهات التنسيق المعنية بالإعاقة والموظفين بشكل عام.

وبالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، قدم الفريق الدعم المحدد الأهداف إلى 13 فريقًا قطريًا لأنشطة التنفيذ في عامي 2022 و 2023. وأوفت الأفرقة القطرية في هذه المجموعة، التي تمثل جميع الأقاليم، بالمتطلبات المتعلقة بـ 61 في المائة من المؤشرات أو تجاوزتها، مقارنة بنسبة 53 في المائة في عام 2022. واستجابةً للطلب على التدريب المخصص، نُظمت حلقة عمل لجهات التنسيق المعنية بالإعاقة في 36 من الأفرقة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين في أفريقيا. ومن خلال التعاون بين الأقران والدعم في وضع خطط العمل، ساهمت حلقة العمل في إحراز تقدم بين الأفرقة القطرية في المنطقة، التي أوفت بالمتطلبات أو تجاوزتها فيما يتعلق بـ 32 في المائة من المؤشرات في عام 2023، مقارنة بنسبة 23 في المائة في عام 2022.

وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، قدم الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة دورة تدريبية متعمقة في عام 2023 لتعزيز المعرفة بإدماج منظور الإعاقة لدى جهات التنسيق المعنية بالإعاقة وغيرها من الجهات التي تسعى بصورة مباشرة إلى تنفيذ الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، تم توسيع نطاق وصول الدورة التدريبية الإلكترونية "استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة: ترجمة الأقوال إلى أفعال"، المصممة لزيادة المعرفة والوعي في صفوف الموظفين بشكل عام، من خلال زيادة عدد الملتحقين بها وإتاحة نسخ لغوية إضافية. وقيّمت كلتا الدورتين التدريبيتين من قبل المشاركين فيهما تقييما عاليا من حيث الملاءمة وقابلية التطبيق على عملهم.

وتيسر هذه الجهود المبذولة في مجال بناء القدرات والمعارف فهماً أعمق لإدماج منظور الإعاقة ونشر المعرفة العملية بشأن كيفية تنفيذ الاستراتيجية. ويتبين بوضوح من الاتجاه التصاعدي في الأداء على كلا صعيدي الأفرقة القطرية والكيانات، إلى جانب زيادة المشاركة في شبكات جهات تنسيق استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وتقديم التقارير السنوية عن تنفيذ الاستراتيجية، أن تلك الجهود تؤتي ثمارها وأنه ينبغي مواصلة الاستثمارات في تعزيز القدرات.

رابعا الاستنتاجات والتوصيات

يتطلب الوفاء بالالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب أن تقوم الأمم المتحدة بترسيخ إدماج منظور الإعاقة في صميم الثقافة المؤسسية وضمان استدامتها على نطاق المنظومة على المدى الطويل. وهو يتطلب من الدول الأعضاء إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الجهود المبذولة للنهوض بخطة عام 2030 وإعمال حقوقهم، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد أحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدماً جديراً بالملاحظة في العديد من مجالات الاستراتيجية، انطلاقا في بعضها من خط أساس منخفض للغاية. غير أن المنظومة لا تفي بالمتطلبات المتعلقة بأكثر من نصف مؤشراتها. وتتيح الممارسات الجيدة على نطاق المنظمة والمبادرات مثل مبادرة الأمم المتحدة 2,0 فرصة كبيرة للتعجيل بتحقيق الإمكانات الكاملة للاستراتيجية وإضفاء الطابع المؤسسي على إدماج منظور الإعاقة.

وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسترشد بالتوصيات التالية لتسريع وتيرة التقدم:

أ تنفيذ إدماج منظور الإعاقة كأولوية ورصد التقدم المحرز بانتظام في اجتماعات القيادة العليا، بما في ذلك من خلال نظام المنسقين المقيمين؛

ب الإدراج الصريح لإدماج منظور الإعاقة في عمليات التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك في النتائج والمؤشرات الاستراتيجية، مع وضع ميزانية مرتبطة بذلك؛

ج اشتراط توفير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في الاستثمارات الجديدة، وبذل العناية الواجبة لتجنب خلق حواجز جديدة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، واستثمار الموارد الحالية بشكل منهجي بطريقة تساهم في إدماج منظور الإعاقة وتحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة؛

د تعميم إدماج منظور الإعاقة والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في العمليات، عبر جميع ركائز الأمم المتحدة، ووضع أهداف خاصة بكل كيان لتسريع وتيرة التقدم، وتتبع عمليات تخصيص الموارد؛

ه تعميم إدماج منظور الإعاقة عبر دورة البرامج والمشاريع، باستخدام بيانات الإعاقة والمشاركة المجدية للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان أن تتصدى التدخلات للحواجز وتُعمِل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

و إنشاء تمثيل متنوع ومتعدد الجوانب في الشراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في آليات التشاور مع المجتمع المدني، سواء تلك التي تستهدف الإعاقة أو آليات التشاور العامة، على جميع المستويات؛

ز الاستفادة من التزامات مبادرة الأمم المتحدة 2,0 والالتزامات المؤسسية الأخرى على نطاق المنظومة لتسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجية وإدراج إدماج منظور الإعاقة والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في جميع أعمال المنظمة..

وأخيراً، يتسم الدعم المستدام من الدول الأعضاء بالأهمية البالغة لنجاح استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة والوفاء بالوعد الأساسي لخطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، تُشجَّع الدول الأعضاء على إقرار الاستراتيجية رسمياً، وإعطاء الأولوية للرصد المنتظم لإدماج منظور الإعاقة في المجالس التنفيذية لكيانات الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها، وتيسير توفير الموارد الكافية للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة ولإدماج منظور الإعاقة.

الجمعية العامة
disabilitystrategy@un.org

United Nations